الدولار يستقر أمام الدينار عند 0.301 واليورو ينخفض إلى 0.361

استقر سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي امس الأربعاء عند مستوى 0ر301 دينار في حين انخفض اليورو إلى مستوى 0ر361 دينار مقارنة بأسعار صرف اول أمس الثلاثاء.

وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الإلكتروني إن سعر صرف الجنيه الإسترليني انخفض إلى مستوى 0ر410 دينار وانخفض الفرنك السويسري إلى مستوى 0ر302 دينار بينما بقي الين الياباني عند مستوى 0ر002 دينار دون تغيير.

وفي الولايات المتحدة ارتفع سعر صرف الدولار قرب أعلى مستوى خلال أربعة أشهر مقابل سلة من العملات الرئيسية في تعاملات أمس الثلاثاء مدعوما بالبيانات الاقتصادية الأمريكية المتفائلة إذ يترقب المستثمرون قرار السياسة الأخير لبنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وتقرير الوظائف الأمريكي في وقت لاحق من الأسبوع.

شدد على أهمية بناء المؤسسات الحكومية التي يقوم عليها الاقتصاد الحديث

الحجرف: الكويت حاضنة لصناعة التمويل الإسلامي ومنشأ انطلاقتها

قال وزير المالية الدكتور نايف الحجرف إن دولة الكويت حاضنة لصناعة التمويل الإسلامي ومنشأ انطلاقتها في أيامها الأولى خصوصا بعد الرعاية التي أولاها قادة البلاد لهذه الصناعة منذ كانت فكرة في أذهان روادها وإحدى المبادرات التي دأب أبناء الكويت على إطلاقها.

جاء ذلك في الكلمة الافتتاحية التي ألقاها الوزير الحجرف لمؤتمر (المالية الإسلامية: أطروحة عالمية) امس الأربعاء بتنظيم بنك الكويت المركزي ويقام برعاية سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح على مدى يومين.

وذكر أن بنك الكويت المركزي عقد الدورة الأولى من هذا المؤتمر عام 2015 بالتعاون مع صندوق النقد الدولي وتناول حينها العديد من القضايا التي تمس مستقبل تلك الصناعة ودارت النقاشات حول تلبية صناعة المالية الإسلامية للطموحات العالمية. وأضاف «أننا تلمسنا أثرا واقعيا لأعمال هذا المؤتمر الذي يعقد دورته الثانية في الكويت ليصبح منصة عالمية في تبادل الآراء بين قادة هذا المجال وصناع القرار فيه إذ تتداول فيه الأفكار حول الواقع وتحدياته والمستقبل وآماله».

وأوضح أن المؤتمر فرصة غالية يجتمع المعنيون بهذه الصناعة فيتاح لكل منهم أن يدلي بدلوه بشأن تطوير الصناعة المالية الإسلامية واقتراح الحلول والتوصيات لكل ذلك وصولا إلى صناعة مالية إسلامية تؤدي الدور المطلوب منها وتساهم بفعالية في تعزيز الاستقرار الاقتصادي ودعم عجلة التنمية.

وأفاد بأن دولة الكويت لها الأسبقية في إطلاق هذه الصناعة وتنمية الطريق أمام انطلاقتها عالميا وإقليميا وأن العمل مازال متواصلا لتطوير هذه الصناعة وتدعيم ركائزها.

وقال الحجرف إن تلك الجهود لا تقتصر على الدعم المعنوي أو توفير الأسس التشريعية بل تتمثل في حرص الكويت على بناء المؤسسات الحكومية التي يقوم عليها الاقتصاد الحديث.

وأشار إلى حرص دولة الكويت على إيجاد البنية التحتية الضرورية لعمل النظام المصرفي سواء التقليدي والإسلامي ويتمثل ذلك بوجود نظام مالي ونقدي مستقر وبيئة رقابية وتنظيمية تتبنى سياسات رصينة تدعم النمو والاستقرار.

ونوه بدور بنك الكويت المركزي الذي يضطلع بمسؤولية رسم السياسات النقدية وتنفيذها والإشراف على القطاع المالي والمصرفي والحرص على تطبيق المعايير العالمية التي تنعكس على القطاع استقرارا ونموا.

وأكد أنه بالنظر إلى أهمية هذا الدور فإن الحكومة لا تدخر جهدا في سبيل تعزيز استقلالية بنك الكويت المركزي في إدارة السياسة النقدية وأداء دوره الرقابي وكل مهامه المنصوص عليها في قانون انشائه.

وأوضح الحجرف أن المؤتمر يتزامن مع الذكرى ال 50 لتأسيس بنك الكويت المركزي مما يدعم جهود المركزي الرقابية التي استمرت على مدى 5 عقود من العمل المؤسسي والرقابي لمواجهة التحديات وتخطي المصاعب وتحقيق النجاحات وتخطي المصاعب وتحقيق النجاحات.

ويسلط المؤتمر الذي يعقد بالتعاون مع مجلس الخدمات المالية الإسلامية الضوء على دور الصناعة المالية الإسلامية في تعزيز الاستراتيجيات الحكومية لبناء اقتصاد متنوع ومستدام وكذلك دور شمولية الصناعة المالية الإسلامية في الإطار الأوسع لبرامج التنمية.

الحجرف يلقي كلمته

مع شركة كي نت لمدة ثلاث سنوات

وزارة المالية تجدد عقد اتفاق تقديم خدمات الدفع الإلكتروني

أعلنت وزارة المالية لدولة الكويت عن تجديد عقد اتفاق تقديم خدمات الدفع الالكتروني مع شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة (KNET) وذلك لمدة ثلاث سنوات، وقد وقع على تجديد العقد وكيل وزارة المالية خليفة مساعد حمادة ممثلاً عن الوزارة، والرئيس التنفيذي لشركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة عبدالله خالد العجمي ممثلاً عن شركة (KNET).

ويأتي توقيع هذا العقد تطبيقاً لهدف الحكومة في تحسين جودة الخدمات المقدمة للأفراد والشركات، من خلال التحول إلى منظومة إلكترونية ذكية تتبنى الانظمة والخدمات المتطورة، حيث ساهمت خدمات الدفع الالكتروني الحكومي خلال السنوات المالية السابقة على ميكنة وتحسين آلية تحصيل الرسوم المالية العامة للدولة والتسهيل والتيسير على المواطنين والمقيمين والشركات في دفع المستحقات التي عليهم للجهات الحكومية من خلال قنوات متعددة للدفع، كما أصبح بإمكانهم الدفع بأي وقت وبطريقة آمنة عبر نقاط البيع الفردية والمتكاملة وعبر الانترنت وأجهزة الخدمة الذاتية وكذلك الأجهزة الذكية، وذلك حسب تطبيق الجهات الحكومية لخدمة أو أكثر من هذه الخدمات.

ومن الجدير بالذكر بأن توقيع العقد جاء استناداً لقرار مجلس الوزراء رقم (812/سابع/1) بشأن حث وزارة المالية على سرعة تطوير استخدام الأساليب الإلكترونية لتحصيل الإيرادات والرسوم العامة للدولة، وموافقته على اقتراح وزارة المالية حول معالجة الرسوم العامة بالدولة، والذي يقضي بتكليف الوزارة بالتعميم على كافة الجهات الحكومية بالالتزام بتطبيق نظام الطابع الالكتروني الحكومي بمختلف قنواته، وتطبيقه على كافة مواقع تحصيل الرسوم عن الخدمات الحكومية باستخدام الدفع الالكتروني الشامل.

شعار وزارة المالية

البورصة تنهي جلسة تعاملاتها على انخفاض المؤشر العام 3.8 نقطة

أنهت بورصة الكويت جلسة تعاملاتها امس الأربعاء على انخفاض المؤشر العام 8ر3 نقطة ليبلغ مستوى 3ر4797 نقطة وبنسبة انخفاض 0ر08 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 4ر77 مليون سهم تمت من خلال 3736 صفقة نقدية بقيمة 8ر11 مليون دينار كويتي (نحو 9ر38 مليون دولار أمريكي).

في موازاة ذلك انخفض مؤشر السوق الرئيسي 4ر5 نقطة ليصل إلى مستوى 6ر4830 نقطة وبنسبة انخفاض 0ر11 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 5ر60 مليون سهم تمت عبر 2312 صفقة نقدية بقيمة 4ر4 مليون دينار (نحو 5ر14 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الأول بواقع ثلاث نقاط ليصل إلى مستوى 3ر4778 نقطة بنسبة انخفاض 0ر60 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 9ر16 مليون سهم تمت عبر 1424 صفقة بقيمة 7ر3 مليون دينار (نحو 09ر24 مليون دولار).

وتابع المتعاملون إفصاحا عن المعلومات الشهرية لصندوقي (الأثير للاتصالات) و(الهلال الإسلامي) التابعين لشركة (الكويتية للاستثمار) وصندوق (كامكو الاستثماري) التابع لشركة (كامكو للاستثمار).

كما تابع هؤلاء أيضا أيضاحا بشأن تأكيد الجدول الزمني لاستحقاقات الأسهم لشركة (أسمنت بورتلاند كويت) علاوة على إعلان بورصة الكويت تنفيذ بيع أوراق مالية غير مدرجة لمصلحة حساب إدارة التنفيذ في وزارة العدل. وكانت شركات (بنك بوبيان) و(صناعات) و(زين) و(بيتك) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (زين) و(بيتك) و(بنك بوبيان) و(الدولي) الأكثر تداولا من حيث الكمية أما الأكثر انخفاضا فكانت (بوبيان ب) و(جي اف اتش) و(أجيليتي) و(الدولي).

وشهدت الجلسة ارتفاع أسهم 44 شركة وانخفاض أسهم 54 أخرى في حين كانت هناك 12 شركة ثابتة من إجمالي 110 شركات تمت المتاجرة بها.

جانب من تعاملات البورصة

بالتعاون مع جمعية القلب الكويتية وأكاديمية العلوم الحياتية

«التجاري» يدرب موظفيه على مبادئ الإنعاش القلبي والرئوي

جانب من التدريب

حرصاً من البنك التجاري الكويتي على تدريب موظفيه على الإسعافات الأولية المرتبطة بالإنعاش القلبي والرئوي، قام البنك بإلحاق عدد 15 موظف من موظفيه العاملين بالمركز الرئيسي والفروع ومبنى البنك الواقع في منطقة حولي في الدورات التدريبية التي تنظمها جمعية القلب الكويتية بالتعاون مع أكاديمية العلوم الحياتية ضمن حملة «ساعد» للتوعية بأمراض القلب والتي تهدف إلى تدريب المشاركين على مبادئ الإنعاش القلبي والرئوي . وقد تخللت الدورة التدريبية محاضرات وتوجيهات نظرية بالإضافة إلى مجسمات للتدريب الحي، وشارك موظفو وموظفات البنك في التمارين العملية والنظرية ، كما أبدو إعجابهم الشديد بالدورة والمعلومات القيمة التي قام بشرحها و تقديمها بدرجة عالية متخصصين في هذا المجال حيث تدرب الموظفين على طريقة الإنعاش الرئوي و كيفية استخدام مزيل الرجفان الخارجي الآلي لإجراء الإسعاف الأولي لأي حالة قلب طارئة قد تحدث داخل أو خارج مقر العمل ولإنقاذ حياة الأشخاص عند الضرورة.

وفي ختام الدورة التي أقيمت في أكاديمية العلوم الحياتية حصل موظفو وموظفات البنك المشاركين على شهادات معتمدة من قبل جمعية القلب الأمريكية.

أكد ضرورة التعاون معها بدلا من منافستها

الماجد: التكنولوجيا المالية مستقبل العالم

عادل الماجد خلال الجلسة

اكد نائب رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي لبنك بوبيان عادل عبدالوهاب الماجد ان التكنولوجيا المالية تقدم فرصاً هائلة للقطاع المالي الإسلامي بشرط قدرة هذا القطاع على التعامل مع التطورات الحاصلة في هذا المجال .

وقال الماجد خلال مشاركته في الجلسة الثالثة لمؤتمر المالية الاسلامية التيتتعلق بالتكنولوجيا المالية FinTech ومستقبلها « التكنولوجيا المالية هي المستقبل ومن صالح البنوك الاسلامية ان توسع تعاونها مع الشركات العاملة في التكنولوجيا المالية بما يحقق الفائدة لعملائها «.

وكان الماجد قد استعرض بعض الارقام المتعلقة بالتطور في صناعة المال الاسلامية مشيرا الى ان عمر قطاع المالية الإسلامية يبلغ نحو 40 عاماً فقط إلا إنه وفقاً لغالبية التقديرات يستحوذ على أصول بقيمة 2.2 تريليون دولار أمريكي حاليا متوقع وصولها الى 3.8 تريليون دولار بحلول 2022 .

واضاف ان هناك ما يزيد عن 10 بلدان تعمل وفقاً لنظام مصرفي ثنائي حيث تمتلك فيه البنوك الإسلامية ما يزيد عن 20% من أصول القطاع المصرفي بشكل عام ما يعكس أهميتها النظامية بالإضافة إلى ذلكً فحتى الان هناك 44 دولة قامت بسن بعض صور التشريعات أو اللوائح لدعم تطوير قطاعات المالية الإسلامية المحلية لديها. واشار الماجد الى انه وعلى الرغم من أن نمو المالية الإسلامية كان واضحا على مدار العقود الأربعة المنصرمة، فلا يزال معدل حصتها يقف عند 1% تقريباً من القطاع المالي العالميبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أن هناك ما يزيد عن 80 دولة تقوم بتنفيذ بعض صور المالية الإسلامية فإن القطاع لا يزال صغيراً إذا ما استثنينا بعض الأسواق الرئيسية في الشرق الأوسط وشمال إفريقياً وجنوب شرق آسيا.

وتساءل الماجد عن مدى النجاح الذي حققته المالية الاسلامية موضحا ان هناك العديد من الدول الاسلامية الذي لا يزال فيها حجم البنوك الاسلامية متواضع مثل تركيا 4 % من الاجمالي واندونيسيا 3 % .

واضاف « طالما كانت البنوك الإسلامية هي العامل الدافع لنمو المالية الإسلامية على مدار الأعوام الأخيرة، إلا إن السوق المحلي المشبع والقيود الرقابية على حدود الإقراض المقدمة للعملاء تعمل على الحد من فرص النمو السريع للخدمات المصرفية الإسلامية».

ونتيجة لذلك، تتطلع البنوك الإسلامية إلى التوسع من خلال الأسواق المالية الإسلامية الحديثة في الخارج حيث يمكنها الاستفادة من خبراتها السوقية ومواردها للحفاظ على النمو من ناحية اخرى قال الماجد ان التكنولوجيا المالية fintech تستحوذ على نسبة عالية من الاستثمارات حول العالم بينما لا تزال قطاعا غير مؤثر في الشرق الاوسط . واوضح بلغ حجم الاستثمار في هذا القطاع نحو 32 مليار دولار في امريكا وبريطانيا 5.5 مليار دولار و 4.5 مليار في اوروبا والصين 3.5 مليار دولار و الهند 2.2 مليار دولار بينما لم يتجاوز ذلك 45 مليون دولار في الشرق الاوسط.

ونوه الماجد الى التغيرات الجذرية الحاصلة حاليا بالنسبة للقطاعات التي تم تغييرها بشكل كبير من حيث طريقة التشغيل مدفوعة في ذلك بالابتكار والتكنولوجيا حيث يقوم الابتكار بتحدي الوضع الراهن في القطاع والطريقة التي يعمل بها.

واضاف « ان الدافع الأساسي للابتكار المؤثر هو الانتشار الواسع للتكنولوجيا، بينما الدوافع الأخرى تشتمل على التغيرات في متطلبات العميل والطلب من الأسواق الجديدة والتغييرات الأخرى في نظام أي من القطاعات».

واوضح ان قطاع الخدمات المالية العالمي يواجه اليوم احتمالات الابتكار المؤثر وذلك مع ظهور التكنولوجيا المالية والتي تجمع بين كل من المعاملات المالية والابتكار حيث تهدف إلى منافسة المؤسسات المالية التقليدية في طريقة تقديم الخدمات المالية مع إتاحة هذه الخدمات بشكل أكبر وأيسر للمستهلكين.

واضاف « بالنسبة لغالبية المؤسسات المالية الإسلامية التي لا تزال تتبع النماذج التجارية التقليدية، فإنه لن يكون من المجدي التنافس فيما بينها لتطوير مبادرات تكنولوجيا مالية متخصصة دون ضخ مبالغ كبيرة من رأس المال والموارد».

ونصح الماجد هذه المؤسسات «عوضاً عن ذلك، فإن التعاون مع المؤسسات الأخرى والشركات العاملة في مجال التكنولوجيا المالية قد يثبت أنه أكثر فعّالية نحو تحول نماذجها التشغيلية والتحسين من تجربة العميل. كما يقدم هذا إمكانية كبيرة للشراكة الابتكارية بين العديد من الأطراف المعنية».

ولفت الماجد الانتباه الى ان القطاع يحتاج أيضاً إلى ضمان أن الحلول المقدمة من شركات التكنولوجيا المالية إلى قطاع المالية الإسلامية تلتزم بقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية الغرّاء.

كما أن أحد الأدوار التي تضطلع بها هيئة الرقابة الشرعية هو الإشراف على ابتكار المنتجات، كما أنها تتحمل المسئولية النهائية عن ضمان التزام جميع الحلول الجديدة بالشريعة الإسلامية. ويجب أن تحرص البنوك الإسلامية على التزام معاملاتها وخدماتها بالشريعة الإسلامية على مدار دورة المعاملة مع الاهتمام بشكل خاص بالحقوق والملكية في كل من مراحل المعاملة. وأكد ضرورة توفير معايير ووضوح رقابي من خلال إطار عمل لكل من التطبيق على مستوى ضخم ولضمان الاستقرار المالي للنظام كما يجب أن تقوم الجهات الرقابية بضمان امتلاك المؤسسات المالية لأطر حوكمة قوية مدعوة برقابة تعتمد على البيانات. وبالإضافة إلى ذلك، هناك مخاوف هامة تتعلق بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وإجراءات معرفة العميل "KYC" والتي تتطلب وجود إجراءات كافية في المؤسسات المالية لجميع العملاء المتعاملين بحلول التكنولوجيا المالية.

«برقان» يعلن استمرار دعمه لأنشطة الجمعية الكويتية لرعاية الأطفال

أعلن بنك برقان عن استمراره في دعم أنشطة الجمعية الكويتية لرعاية الأطفال في المستشفى عبر تقديم تبرعه السنوي للجمعية للعام السابع عشر على التوالي. ويأتي التبرع ضمن إستراتيجية البنك للمسؤولية الإجتماعية لتؤكد حرصه على دعم القضايا الإنسانية.

و الجدير بالذكر أن الجمعية الكويتية لرعاية الأطفال في المستشفى (كاتش) هي جمعية غير ربحية تتبنى برنامج حياة الطفل والذي يقدم خدماته في 6 مستشفيات حكومية في الكويت. يقوم البرنامج على إختصاصيات حياة الطفل وموجهات اللعب واللاتي تعملن مع أفراد الفريق الطبي والأطباء والممرضات لتقليل الأثر السلبي للتواجد في المستشفى و خلق بيئة أكثر إيجابية للأطفال وعائلاتهم.

وتأتي مبادرة بنك برقان بهذا التبرع إيمانا بدعم وتطوير الرعاية الصحية في مرافق طب الأطفال في المؤسسات الصحية المختلفة، خلال السنوات السابعة عشر الماضية كما يحرص البنك من خلال تقديم دعمه المستمر على ضمان حصول الأطفال المرضى الدعم المطلوب.

ويأتي دعم بنك برقان لهذه المبادرة ضمن برنامجه الاجتماعي تحت عنوان «ENGAGE» – معاً لنكون التغيير، والذي يسلط الضوء على الجوانب الهامة و المؤثرة في المجتمع بالاضافة الى تعزيز الرعاية الاجتماعية من خلال المساهمة في المبادرات التعليمية والثقافية والاجتماعية والصحية. ويأتي نهج حملة «ENGAGE» تماشياً مع مبادئ بنك برقان كمؤسسة مالية كويتية رائدة، بحيث ينسجم اسلوب سياساته مع احتياجات ومصالح المجتمع الكويتي.

البنك مستمر في رعاية جمعية رعاية الاطفال